الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

28 **ربيع أول** 1441 – 25 **نوفمبر** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

رئيس هيئة حقوق الإنسان: علينا التصدي للعنف ضد المرأة بكل مسؤولية

قال: يمثل أحد أكثر نماذج الانتهاكات بالعالم ولا يزال معظمه غير مبلغ

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 ربيع أول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1789638

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان معالي الدكتور عواد بن صالح العواد أن حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية شهدت نقلة نوعية غير مسبوقة بفضل القرارات التاريخية التي أصدرتها قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله.-

وشدد العواد على أن عراب التغيير في ملف حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة هو صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - حيث حظيت حقوق المرأة بأولوية قصوى لدى سموه فمن أصل أكثر من 60 قراراً متعلقاً بحقوق الإنسان نالت المرأة أكثر من ثلث هذه القرارات بواقع 22 قراراً ليعطي المرأة عهدًا جديدًا من الحقوق ولتصبح شريكة رئيسة في عملية البناء والتنمية المستدامة لوطننا الغالي.

جاء ذلك خلال افتتاحه ندوة أقامتها هيئة حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي الذي يحتفى العالم فيه للقضاء على العنف ضد المرأة، حيث بين أن هذا اليوم العالمي يهدف إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة ورفع الوعي حول حجم أشكال العنف المُتعددة، التي تتعرض لها المرأة حول العالم، وتتيح هذه الفعالية فرصة للدفاع عن حقوقها وتعزيزها، وترجمتها إلى حوارات بناءة لتعيش في عالم أفضل.

وقال العواد: لقد أولت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، - حفظه الله - اهتماماً بالغاً بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها، وسارعت الخُطى لذلك، حيث حظيت المرأة بنصيب الأسد ضمن حزمة الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان فقد قاد صانع التغيير وملهم الشباب ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله - هذه لتغييرات، حيث تضمنت حزمة التغييرات صدور العديد من الأوامر والقرارات والأنظمة التي تعزز حقوق المرأة ومن ذلك عدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم أو إنهاء الخدمات، وإصدار نظام الحماية من الإيذاء، ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة جريمة التحرش. وتخصيص مركز لتلقي بلاغات العنف الأسري، وإنشاء مجلس شؤون الأسرة وتخصيص إحدى لجانه لتتولى شؤون المرأة. وإنشاء محاكم في الأحوال الشخصية للنظر في القضايا الأسرية، وإصدار رخص القيادة للذكور والإناث على حد سواء، وإنشاء وحدات توظيف نسائية بمكاتب العمل، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وإطلاق برنامج "قرّة" لدعم خدمة ضيافة الأطفال للمرأة العاملة، وبرنامج "وصول" لدعم تنقلها، وبرنامج "دعم العمل الحر"، وبرنامجي "العمل الجزئي "و"العمل عن بعد" وفتح مجالات عمل جديدة للمرأة لم تكن تمارسها سابقا كدخولها للعمل في النيابة العامة.

وأكد العواد أن هذه النقلات النوعية لم تكن لتتحقق لولا الإرادة السياسية لقيادة وطننا الغالي بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين -حفظهما الله.-

وشدد العواد أن العنف ضد المرأة يمثل أحد أكثر النماذج انتهاكا لحقوق الإنسان انتشاراً واستمراراً وتدميراً في العالم اليوم بحسب تقديرات الأمم المتحدة. ولكن لا يزال معظمه غير مبلغ عنه لعدد من الأسباب منها انعدام العقاب والصمت عن العنف. وهذ الأمر يجعلنا جميعاً شعوباً ودولاً ومنظمات أمام مسؤوليات كبيرة للتصدي له بكل مسؤولية والعمل على

معالجة أسبابه وآثاره فالمرأة هي أساس نجاح المجتمعات كونها هي مدرسة الأجيال التي يتعلم على يديها أبناؤنا وبناتنا القيم السليمة التي تعزز بناء المجتمعات على أساس متين من القيم الأخلاقية التي تتوارثها الأجيال.
حضر الندوة جمع من السفراء والمنظمات الحقوقية والمهتمين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق نساء المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 28 ربيع أول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
http://www.aleqt.com/2019/11/25/article_1718856.html

خالد السهيل

الندوة التي نظمتها هيئة حقوق الإنسان أمس، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، تحت عنوان "كفى عنفا" شهدت حضورا لافتا وطرحا مميزا.
كان من حسن حظي حضور الجلسة الأولى، ضمن جلستين تضمنتهما الفعالية، وكانت تحت عنوان الإطار المعياري لحماية المرأة من العنف، وشاركت فيها، الدكتورة مها المنيف، الدكتورة هلا التويجري، والدكتورة غادة الغنيم.
الجلسة التي أدارتها الدكتورة أمل فطاني، ألقت الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من العنف ضد المرأة، والآثار الاقتصادية للعنف ضد المرأة، والإطار القانوني الدولي والوطني للقضاء على العنف ضد المرأة.
الواقع أن عام 2019، شهد قفزة كبيرة فيما يخص شؤون المرأة في المملكة، من ذلك على سبيل المثال، تعديل نظام الأحوال المدنية، نظام وثائق السفر، نظام العمل، نظام التأمينات الاجتماعية، ونظام المرور ... إلخ من الأنظمة، بهدف تعزيز المساواة بين الذكور والإناث.
وقد شهدنا أثر هذه التعديلات، في تيسير شؤون المرأة، ومن ذلك موضوع الوظائف إذ أصبح المستهدف في 2020، أن تصل نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 25 في المائة.
لقد أعطت هذه الندوة مزيدا من الضوء على الجهود التي تم بذلها لزيادة مكتسبات المرأة في المملكة، وجاءت رؤية المملكة 2030 لتعطي هذه الحقوق دفعة قوية، بما ينسجم مع الاتفاقيات التي وقعتها تحت مظلة الأمم المتحدة، التي تستهدف الارتقاء بمشاركة المرأة، وتوفير مزيد من الحماية لها، من التعرض لأي عنف لفظي أو جسدي أو تفرقة تتعلق بفرص الدراسة والعمل وبقية الاستحقاقات الأخرى.
أصبح لدينا مجلس لشؤون الأسرة، وصندوق للنفقة، وصار بإمكان المواطنة المتزوجة من غير سعودي نقل خدمات أبنائها إليها، وأصبحت حضانة الطفل للأم حقا ثابتا ما لم يكن هناك نزاع بين الطرفين. هذا جزء مما تحقق للمرأة، ودوما يصدق القول: "من سار على الدرب وصل."

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المملكة تنظف "درج الفساد" من أعلاه إلى أسفله

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 ربيع أول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1789642

أوضح متخصص في الشأن الاقتصادي، أن قضية الفساد المالي الإداري قضية عالمية، ولا ترتبط فقط بالدول الأقل تطوراً أو تلك التي تفتقد لسطوة القانون، ولكنها موجودة في بلاد متقدمة يبسط فيها القانون سطوته إلا أن دولاً قليلة في العالم تكافح هذا النوع من الجرائم المالية بالشكل الذي بدأته السعودية واستمرت به حتى الآن.
وقال خالد الغدي، في المملكة نادى الكثيرون، هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" عند إنشائها بأن تبدأ بكنس الدرج من الأعلى لا من الأسفل، ولكن المملكة اليوم تكنس الدرج من أعلى ومن أسفل، وكذلك من الوسط ومن كل الجوانب التي يوجد بها قاذورات الفساد، حرصاً على مكافحة هذه الجريمة التي تعد عدوة التنمية الأولى وسبباً رئيسياً لتقليل الكفاءة الاقتصادية وزيادة الفقر في العالم.
ونوه الغدير إلى أن هناك احصائيات شبه رسمية، بأن دولة آسيوية نامية قد خسرت 410 مليارات دولار خلال العشرين سنة الماضية بسبب عوامل الفساد المنتشرة وهو ما يعادل 154 ضعف ميزانية الصحة في تلك البلد و39 ضعف ميزانية التعليم و25 ضعف ميزانية البنية التحتية في تلك البلاد وهو ما يعبر عن حجم الفرص الضائعة بسبب الفساد..
اعتماداً على هذا وإيماناً من الحكومة بأهمية مكافحة الفساد فقد أعلنت النيابة العامة السعودية في الفترة الماضية مجموعة الإدانات لمتنفيذين في المراكز المتوسطة والدنيا ممن استغلوا سلطتهم وصلاحياتهم في تمرير معاملات وقرارات مالية وإدارية تصب في مصالحهم الشخصية وليس في مصلحة المنظمة وهو ما يصنف كأحد أنواع الفساد المالي.
ولا شك في أن التأكد من كفاءة استراتيجية المكافحة والردع التي تعمل عليها أجهزة الدولة ومن ذلك تقوية أجهزة مكافحة الفساد المالي في القطاعين الخاص والعام وخصوصاً فيما يخص الاستقلالية والاحترافية والحوكمة لهو مسألة في غاية الأهمية للتأكد من استمرارية وفعالية المكافحة بطريقة تضمن النجاح الدائم.

.
.

3690دعوى نفقة خلال عام.. وحسم القضية في 22 يوما

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 ربيع أول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/660704

المدينة - الرياض
كشف مركز العمليات العدلي في وزارة العدل، عن عدد دعاوى النفقة المضبوطة في المحاكم خلال العام الجاري، حيث بلغ نحو 3690 دعوى. وأوضحت الوزارة، أن عدد الجلسات التي عقدت لتلك القضايا بلغ 5689 جلسة، مشيرة إلى أن حسم القضية الواحدة لا يستغرق أكثر من 22 يوماً.
وبحسب وزارة العدل، تصدرت محاكم منطقة مكة المكرمة القائمة بـ1123 قضية و1749 جلسة، تليها الرياض بـ 953 قضية و1546 جلسة، ثم الشرقية بـ 431 قضية و547 جلسة.
وشهد المرفق العدلي قفزات إصلاحية قلّصت من الإجراءات، بما يسهم في تقليل مُدد التقاضي، إلى جانب القرارات الصادرة عن معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني التي تهدف إلى الحفاظ على الأسرة واستقرارها.

وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، قد وجه المحاكم في تعميم له بمراعاة ما تقضي به النصوص النظامية الواردة في «نظام الحماية من الإيذاء» و»نظام حماية الطفل» في حالة النظر القضائي، واعتبار الامتناع عن النفقة المقررة شرعا إحدى صور العنف الموجه للطفل.
وحددت وزارة العدل ضمن لوائحها التنفيذية آليات حازمة للحد من حالات المماطلة أو الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكمها لاسيما ما يتعلق منها بالنفقة.

«النيابة العامة» تقود تحالفاً من الجهات المختصة لمحاربة جريمة غسل الأموال

النائب العام: نفذنا 15 برنامجاً ودربنا ما يزيد على 215 عضواً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 ربيع أول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/660572

حامد الرفاعي - جدة
رعى النائب العام الشيخ سعود المعجب الحفل الختامي للبرنامج التدريبي (المستجدات الدولية في مكافحة غسل الأموال) والذي أقيم في مقر النيابة العامة بالرياض بمشاركة خبراء دوليين من جامعة كيست وسترن بالولايات المتحدة الامريكية بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. وقد شارك في البرنامج مختصون من مجلس القضاء الأعلى ووزارة الداخلية ورئاسة أمن الدول ومؤسسة النقد، بالإضافة إلى أعضاء النيابة العامة وعدد من المستشارات في الدوائر المتخصصة.
واستعرض الخبراء المختصون في مجال مكافحة غسل الأموال في قسم القانون بجامعة كيست وسترن عددًا من المحاور الرئيسة، حيث تم تناول الآثار الاقتصادية والسياسية لجريمة غسل الأموال، وآليات متابعة واكتشاف مراحل غسل الأموال في المؤسسات المالية، وكذلك المستجدات في إجراءات الاستدلال والتحقيق في جرائم غسل الأموال، وطرق متابعة غسل الأموال باستخدام التقنية الحديثة مثل عملات البتكوين والبلوشين.
وشارك البرفسور بيل كلونقر بكلمة في الحفل الختامي أشاد فيها بأهمية تبني مثل هذه البرامج التدريبية لكافة المختصين في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال، وأثني على جهود النيابة في جمع مثل هذه الجهات الرئيسة وتنفيذ هذا البرنامج التدريبي الدولي.
وفي ختام الحفل، ألقى النائب العام كلمة رحَّب فيها بكافة المشاركين في البرنامج من الجهات المختصة وأثنى على تجاوبهم ومشاركتهم مع إخوانهم وأخواتهم منسوبي النيابة العامة، موضحًا أن تنفيذ مثل هذه البرامج يأتي في ظل تفعيل رؤية المملكة 2030 ودعم لإستراتيجياتها الرئيسة من دعم للاستثمار وتحسين لمكانة المملكة في مجال الاقتصاد العالمي.
موضحًا أن جريمة غسل الأموال أصبحت أحد أهم القضايا التي تؤرق الجهات المختصة بما فيها النيابات العامة في الساحة الدولية، بما تمثله من أبعاد اقتصادية وأمنية.
وأوضح أن النيابة العامة ومن خلال الكفاءات النيابية والإدارية الحالية سعت لوضع الخطط العامة التي تواكب ما تتطلبه المرحلة المقبلة من أهمية العمل على مكافحة هذه الجريمة البشعة في كافة المنافذ الاقتصادية والتجارية. وأشار إلى أن النيابة العامة شاركت في التحضيرات الأولية لترتيب انضمام المملكة للمنظمة الدولية لمكافحة غسيل الأموال (فاتف) وتحقق ولله الحمد اعتماد المملكة من ضمن الدول الرئيسة في المنظمة الدولية لمكافحة غسل الأموال (الفاتف) خلال العام الجاري 2019. كما نفذت النيابة ما يزيد على 15 برنامجًا تدريبيًا داخليًا وخارجيًا في آليات التحقيق والادعاء في جرائم غسل الأموال لأعضاء النيابة العامة ورؤساء دوائر غسل الأموال في الفروع خلال العام الجاري، شارك فيها ما يقارب

215 عضوًا ومختصًا من جميع مناطق المملكة، كما يعمل حاليًا على تنفيذ برنامج دولي خاص لتطوير مهارات أعضاء النيابة في مجال مكافحة غسل الأموال بالتعاون مع أحد المنظمات الأمريكية المتخصصة خلال بداية العام 2020.
وفي ختام الحفل كرم النائب العام المحاضرين في البرنامج التدريبي من جامعة كيست وسترن البروفسور بيل كلونقر والبروفسور اليك القمحاوي والدكتور ماجد العتيبي.

انتهاء المهلة الأحد القادم

«العمل" للمنشآت الكبيرة: سنوقف الخدمات الإلكترونية إذا لم تلتزموا بـ "التقييم الذاتي»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع لأول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1757600

»عكاظ» (الرياض(
تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الأحد القادم، تطبيق الضوابط وذلك بإيقاف الخدمات عن المنشآت الكبيرة والعملاقة، التي لم تلتزم بأداء التقييم الذاتي، حيث نص القرار الوزاري الذي صدر في يونيو الماضي على منح المنشآت مهلة ثلاثة أشهر، لأداء التقييم الذاتي تفادياً لإيقاف الخدمات الإلكترونية عن المنشآت غير الملتزمة.
وأوضح المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، أن برنامج «التقييم الذاتي» يأتي ضمن خطط الوزارة لرفع مستوى الشفافية مع المنشآت الخاضعة لنظام العمل وتشريعات سوق العمل، وتحسين بيئة العمل فيها، وتحقيق أعلى درجات الامتثال للنظام.
وأضاف أبا الخيل، أن البرنامج يهدف إلى التأكد من سلامة أنظمة منشآت القطاع الخاص، وامتثالها من خلال حلقة متكاملة من الإجراءات، تبدأ بتسجيل المنشاة في البرنامج عبر https://ims.mlsd.gov.sa/ :ثم تقييم نفسها ذاتياً، والعمل على تصحيح الأخطاء، قبل الزيارات التفتيشية من قبل مفتّشي الوزارة.
وأشار المتحدث إلى أن مرحلة التقييم الذاتي للمنشآت المتوسطة، قد بدأت في 23 من أكتوبر الماضي، وتستمر لمدة ثلاثة أشهر، مؤكداً أنه سيتم منح المنشآت مهلة تصحيحية لمدة 3 أشهر بعد إجراء التقييم الذاتي، وذلك لتفادي الأخطاء والمخالفات التي تقع فيها ومنحها الفرصة لتصحيحها قبل بدء الجولات الرقابية من مفتشي الوزارة.
يذكر أن وزير العمل والتنمية الاجتماعية، قد أصدر في يونيو الماضي قراراً وزارياً باعتماد برنامج «التقييم الذاتي» للمنشآت العملاقة والكبيرة والمتوسطة، يتضمن إلزام هذه المنشآت بالتسجيل في البوابة الإلكترونية للتقييم الذاتي، على أن تلتزم هذه المنشآت بأداء هذا التقييم بشكل سنوي في بداية كل عام ميلادي، ويتضمن القرار تعليق الخدمات الإلكترونية لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للمنشآت التي لا تلتزم بأداء التقييم في الفترة الزمنية المحددة.

توطين 36 ألف وظيفة ومهنة في القطاع الصناعي حتى 2021

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع لأول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1757609

««عكاظ» (الرياض(
وقعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ممثلة بنائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية للعمل الدكتور عبدالله أبو ثنين، مذكرة تفاهم خماسية مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ويمثلها نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية المهندس أسامة الزامل، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ويمثلها محافظ المؤسسة الدكتور أحمد الفهيد، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) ويمثله تركي الجعويني بصفته مديراً عاما للصندوق، ومجلس الغرف السعودية ممثلاً باللجنة الوطنية الصناعية، ويمثله الدكتور عبدالرحمن العبيد بصفته رئيس اللجنة، وذلك بحضور وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، ووزير الصناعة والثروة المعدنية بندر بن إبراهيم الخريف.
وتقتضي هذه المذكرة تأسيس شراكة تهدف لرفع نسب التوطين وتحفيز القطاع الصناعي الخاص للنمو من خلال العمل على تحقيق مستهدفات التوطين كمستهدف أساسي يصل إلى 35.982 (مهنة / وظيفة) مستهدفة بالتوطين في القطاع الصناعي حتى 2021 بعد تفعيل الممكنات من الحوافز والبرامج التي تدعم التوظيف والتدريب، ومتابعة ورصد أثر التوطين في القطاع الصناعي، وتطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات حسب الاختصاص لدعم تحقيق المستهدفات وزيادة معدلات التوظيف باستخدام الآليات المناسبة (نطاقات - توطين المهن) ومراقبة تنفيذها، وإصدار تقارير إحصائية شهرية عن نسب التوطين الخاصة بالقطاع الصناعي، وكذلك تقارير ربع سنوية بالمنجزات التي تم تحقيقها والتحديات التي تواجه فريق العمل وتحديد الأسباب المباشرة لذلك.
وأوضح المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، أن هذه المذكرة الخماسية تأتي تحقيقاً لرؤية المملكة 2030 ودعماً لمستهدفات برنامج التحول الوطني 2020 ومنها خفض معدلات البطالة، حيث تسعى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتوطين مهن القطاع الصناعي من خلال تكامل الجهود وتظافرها مما يضمن نجاح الأهداف المرجوة لنمو القطاع، وتحقيقها بالشراكة مع منظومة القطاع الإشرافية المتمثلة بوزارة الصناعة والثروة المعدنية التي تحرص على التطوير المستدام لصناعة البترول والغاز والتعدين المتكاملة في جميع مراحلها لتحقيق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مبيناً أن هذه المذكرة تلزم كل جهة بعدد من المهمات الواجب تنفيذها لتفعيل آليات المذكرة وتحقيق أهدافها.

«العدل»: 3690 دعوى نفقة خلال عام.. 5689 جلسة.. و22 يوماً للحسم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع لأول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1757729

» عكاظ» (الرياض@okaz_online)
سجلت المحاكم السعودية 3690 دعوى نفقة خلال العام الحالي، عقدت بموجبها 5689 جلسة، وفق ما أعلنته وزارة العدل، التي أكدت أن حسم القضية الواحدة لا يستغرق أكثر من 22 يوما.
وبحسب الوزارة، تصدرت محاكم منطقة مكة المكرمة القائمة بـ1123 قضية و1749 جلسة، تليها الرياض بـ953 قضية و1546 جلسة، ثم الشرقية بـ431 قضية و547 جلسة.
وقالت الوزارة إن المرفق العدلي شهد قفزات إصلاحية قلّصت من الإجراءات، بما يسهم في تقليل مُدد التقاضي، إلى جانب القرارات الصادرة عن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، التي تهدف إلى الحفاظ على الأسرة واستقرارها.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء قد وجه المحاكم، في تعميم له، بمراعاة ما تقضي به النصوص النظامية الواردة في «نظام الحماية من الإيذاء» و«نظام حماية الطفل» في حالة النظر القضائي، واعتبار الامتناع عن النفقة المقررة شرعا إحدى صور العنف الموجه للطفل.

بعد 4 سنوات من الرفض

هل يسمح الشورى لموظف الدولة بالاشتغال في التجارة.. اليوم؟

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع لأول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1757720

فاطمة آل دبيس (الرياض@fatimah_a_d-)
بعد 4 سنوات، من إسقاط مجلس الشورى، بفارق صوت واحد، اقتراحا للسماح للموظف الحكومي بالاشتغال بالتجارة والعمل بالقطاع الخاص، في غير أوقات الدوام الرسمي، بقراره عدم ملاءمة دراسة المقترح، يناقش المجلس اليوم (الإثنين) ذات المقترح بالسماح لبعض الفئات بالعمل في التجارة، وفق مشروع تعديل لنظام الخدمة المدنية، محال من الحكومة (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.(
وكان مجلس الشورى برر رفضه وقتها الاقتراح الذي تقدم به عضو الشورى الدكتور أحمد عمر الزيلعي، بأنه كان عاما ولم يقيد بضوابط محددة، فيما يحمل المشروع المعدل الجديد محددات تشمل فئات محددة وفي أوقات غير الدوام.

ويمنع النظام الحالي للخدمة المدنية، موظفي الدولة بكل فئاتهم من الاشتغال بالتجارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أي عمل فيها، أو في محل تجاري إلا إذا كان معينا من الحكومة.

من ناحية أخرى، يناقش المجلس اليوم، مقترح تعديل مادتين في نظام التحكيم، مقدم من عضو المجلس محمد الجرباء، وذلك بحذف عبارة «وتودع نسخة من العقد لدى الجهة التي تحددها اللائحة التنفيذية» من الفقرة الأولى من المادة 24 من النظام، وحذف عبارة «وتحديد أتعاب المحكمين» بتعديل الفقرة الثانية من المادة 42.

وأكد الجرباء لـ«عكاظ» أن طبيعة عقد التحكيم عقد مدني في حال وجود الخلاف يلجأ إلى المحكمة المختصة، كما أن في إيداع نسخة العقد في الجهة المختصة تطويل للإجراءات وهو منافٍ لسرعة التحكيم لذلك يجب حذفها.

وأوضح الجرباء أهمية التعديل وأثره الإيجابي على البيئة الاستثمارية والاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير التحكيم التجاري السعودي، مشيرا إلى أن هناك اهتماماً متزايداً في مجال التحكيم كوسيلة لفض المنازعات التجارية وغيرها، وكان له دور في حل كثير من القضايا والمنازعات والتخفيف عن كاهل القضاء العام من خلال حل الكثير من القضايا، علاوة على ميزة التحكيم في السرعة والسرية التي عادة تحتاجها الحياة التجارية وحركة رجال الأعمال والمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، منبهاً على أهمية وجود قواعد أو نصوص في نظام تحكيم في العالم تكون جاذبة سواء للمستثمرين أو المحكمين ذوي التأهيل المتخصص، كما أكد الجرباء على دور التحكيم في الاستثمارات الأجنبية في المملكة.

كما يناقش المجلس اليوم تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن طلب استثناء الشركة السعودية للصناعات «سابك» من بعض أحكام نظام الشركات.

آليات لانتهاء الدعاوى الجزائية العامة والخاصة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 ربيع لأول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1029115

جدة : نجلاء الحربي

حددت وزارة العدل 3 آليات لانتهاء الدعاوى الجزائية العامة وذلك في الحالات الآتية، أثناء صدور حكم نهائي أو عفو ولي الأمر فيما يدخله العفو، كذلك في حالة التوبة التي تكون وفق الضوابط الشرعية تسقط العقوبة، أما ما يخص وفاة المتهم فلا تمنع وفاته جهة التحقيق من مباشرة التحقيق أو استكماله.في الوقت الذي حددت الوزارة أنه تنقضي الدعوى الجزائية الخاصة في إحدى الحالات الآتية، منها عفو المجني عليه أو وارثه، حيث لا يمنع عفو المجني عليه أو وارثه من الاستمرار في دعوى الحق الخاص، وإذا كان هناك أكثر من مجني عليه أو كان له أكثر من وارث، فلا يمنع عفو البعض من استمرار دعوى الباقين، وأثناء صدور حكم نهائي تنتهي القضية.

آليات المرافعات

أوضحت وزارة العدل أن هناك طرقا لدفوع المرافعات في المحاكم حددتها في جانبين هي: دفوع يجوز الدفع بها في أي مرحلة وتكون فيها الدعوى وتحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها، وتشمل الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها، والدفع بعد قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب أخر، والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها. أما الجانب الآخر، فقد أكدت الوزارة أنه يختص بدفوع يجب إبداؤها قبل أي طلب أو دفاع في الدعوى، وإلا سقط الحق فيما لم يبد فيها ويشمل الدفع ببطلان صحيفة الدعوى والدفع بعد الاختصاص المكاني والدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام النزاع نفسه أمامها أو لقيام دعوى أخرى مرتبطة بها.

خطة العمل في المحاكم

الدعاوى الجزائية العامة

صدور حكم نهائي

عفو ولي الأمر
التوبة التي تكون وفق الضوابط الشرعية
الدعاوى الجزائية الخاصة
عفو المجني عليه أو وارثه ولا يمنع عفو المجني عليه أو واراثه من الاستمرار في دعوى الحق الخاص
إذا كان هناك أكثر من مجني عليه أو كان له أكثر من وارث فلا يمنع عفو البعض من استمرار دعوى الباقين
أثناء صدور حكم نهائي تنتهي القضية
https://www.alwatan.com.sa/article/1029115/محليات/آليات-لانتهاء-الدعاوى-الجزائية-العامة-والخاصة

مصادر: الأمن يتوصل لحالة التعنيف المتداولة بالطائف..

التحقيقات مستمرة

اتخذت الجهات الأمنية الإجراءات النظامية في الحالة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 28 ربيع لأول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
https://sabq.org/ScL5qq

عبدالله البرقاوي - الرياض
علمت "سبق" أن الجهات الأمنية بالطائف، تعاملت مع ادعاءات حالة التعنيف التي تم تداول معلوماتها ومقطع فيديو لها، عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
ووفقًا للمعلومات، تَبَيّن أن المرأة التي يرجّح تعرضها للتعنيف باكستانية الجنسية؛ حيث اتخذت الجهات الأمنية الإجراءات النظامية؛ من إجراء التحقيقات اللازمة للتحقق من الحالة.
وكان مقطع فيديو قد تم تداوله، يُظهر منزلًا وتعالي صرخات امرأة من داخله.

تطوير مكان العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 28 ربيع أول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م
http://www.aleqt.com/2019/11/25/article_1718846.html

علي الجحلي

سألني أحد المديرين عن الاحتياجات اللوجستية فيما يتعلق بتوظيف المرأة. كانت إجابتي بمحدودية تلك الاحتياجات وارتباطها باستخدام المنافع العامة، مثل دورات المياه فقط. الاستغراب الذي أبداه صاحبي دفعني إلى الحديث بإسهاب عن أهمية الانفتاح في مكان العمل الجديد. إن وجود مواقع مغلقة وفواصل مبنية بين الموظفين تدفع في كثير من الأحيان إلى مشكلات أكثر من حلها مشكلات أخرى.
ما ينتشر هذه الأيام من مقاطع يؤكد مقولتي هذه، فكثير من عمليات التحرش لم تحدث في مواقع عامة، وإنما عندما تغلق

المواقع أو تنتهي الشفافية المادية في مكان العمل. هذه الحقيقة نشاهدها في كثير من مواقع العمل المغلقة أو التي تغلق في أوقات معينة مع وجود العاملين في الداخل، لكنها لا تحدث في المواقع العامة. ما حدث في الأسبوع الماضي من قبل مقيم حاول التحرش بفتاة في مكان العمل، حدث لهذا السبب بالذات.

يعني الأمر أنه ليس من الضروري بناء قلاع حول العاملات وإبعادهن عن التعامل المباشر مع الواقع الذي لا بد من التعامل معه. هنا لا بد من الإشارة إلى أن كثيرا من الأعمال التي تخص السيدات، وتنفذ من قبل مثيلاتهن، ليست بحاجة إلى مزيد من الفصل الذي كان متعمدا في السابق. يعني هذا أنه لن تكون هناك تكاليف إضافية لبناء درجة الالتزام المطلوبة في توظيف النساء، لكنه يهم تكوين قدرة ذاتية للتعامل مع مختلف أنواع المستفيدين.

لا يمكن أن يتحقق التذكير بأهمية العلاقة المنضبطة بين الموظفين والموظفات والمستفيدين، كذلك من خدمات أي منشأة إلا بتطبيق العقوبات التي تسهم في الحفاظ على احترام وخصوصية العلاقة البشرية بين مكوناتها المختلفة. هذه القوانين التي لا يمكن التهاون بها تعني أننا نستطيع أن نرسل بناتنا إلى العمل دون الإحساس بالخجل أو الخوف على سلامتهن في مكان العمل، ولعل المستقبل يحمل أكثر من ذلك من المزايا لمن تعمل في موقع مفتوح.

يبقى أن نذكر بأنه لا بد أن يتفهم موظفو وموظفات المستقبل مسؤولياتهم الأخلاقية والوظيفية والمستوى المهني، فيما يتعلق بالتعامل في مكان العمل ويمكن أن تعد إدارات الموارد البشرية وثائق توضح نوعية العلاقة الصحية وأسلوب التعامل المناسب المتماشي مع الأنظمة والمحاذير، التي لا بد من التنبه إليها حتى لا يقع أحد في خطأ أو ممارسة غير قانونية.

العنف الأسري والتأديب الأبوي!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع أول 1441هـ - 25 أكتوبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1757665

خالد السليمان

قال المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني د. ماجد العيسى لـ«عكاظ» إن هناك افتقاراً لإحصائيات دقيقة عن العنف ضد الأطفال، مشيرا إلى أن قواعد بيانات الأجهزة الحكومية أقل من الحجم الحقيقي للمشكلة!

هذه مسألة متوقعة، فطبيعة المجتمع تحول دون تسجيل حالات عديدة من العنف الأسري، وغالبا يتم التستر على حالات عنف لأنها حالات عابرة، أو تفاديا للحرج المجتمعي أو للجهل بالأنظمة والقوانين الحامية!

لكن من المهم أيضا أن يتم تصنيف حالات العنف الأسري، فكثير مما يعد عنفا هو في عرف المجتمع المتوارث هو من أدوات التأديب والتربية، ولو طبقنا معايير أنظمة وقوانين العنف الأسري بحذافيرها ربما لم يبق طفل واحد من الأولين أو الأخيرين في كنف أسرته!

وأحيانا تصادف عدسة كاميرا راصدة حالة تعنيف عابرة لأب أو أم مع أحد أطفالهم لا تعكس حقيقة العلاقة التي تجمعهم، فكم من مرة ضربنا أباؤنا وضربنا أبناءنا للتأديب دون أن ينتقص ذلك من محبتهم أو محبتنا، بل على العكس كان العطف والحنان والحب الحضن الذي يجمعنا، لذلك من المهم أن نقف في كل حالة عنف عند تاريخ العلاقة ومدى تجذر العنف فيها كسلوك دائم أو متكرر، فلا يعقل أن تختصر علاقة سنوات من الأبوة أو الأمومة العطوفة في مقطع مدته بضع ثوان دون البحث في الجذور وما خلف العدسات!.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 ربيع أول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م

http://www.alriyadh.com/1789667

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع أول 1441هـ - 25 نوفمبر 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1757675